

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية
والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

ISSN 2170-0931
EISSN 2602-6376

شارك في هذا العدد

- د. خالد روشو. أ. غانس محمد. د. شامي يسين. حادي إبراهيم.
أ. دهقاني أيوب. أ. هوارى قادة. أ. إلياس ميسوم. د. رصاع موسى.
الباحثة. أسماء حداد. د. مبطوش الحاج / أ. شاكر سليمان. د. باية عبد القادر.
د. بن عيسى الأمين. د. شعشوع قويدر. د. أحمد بشارة موسى. د. ساعد محمد.
د. كروش نور الدين / د. أولاد ابراهيم ليلي / د. قجاتي عبد الحميد.
أ. د. دربوش محمد الطاهر / أ. زرقان سهام / د. يزيد تقرار. أ. غولام جمال الدين.
د. فيصل دلال. د. رابحي بو عبد الله. (ط. د) نبيل كنوش / د / مصطفى طويطي.
د. عماري علي / أ. خذري توفيق. أ. جميلة صادق / أ. د عبد القادر دربال

المعيار

المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهرسة



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشوي تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 3 سنتيم عن يمين الصفحة و1.5 عن يسارها وهامش 2 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

المركز الجامعي : أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

www.cuniv.tissemsilt.dz

البريد الإلكتروني:

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة: أ. د. : دحدوح عبد القادر مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

المدير المسئول عن النشر : أ. د. عيساني امحمد.

رئيس الهيئة : د. دردار بشير.

رئيس التحرير: د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي

مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد،

د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. قزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة،

د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي،

د. ضويقي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريدي عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماعة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

كلمة العدد

تواصل المجلة في هذا العدد السير في خطها الذي رسمته منذ بداية انطلاقها، رامية إلى تجميع البحوث والجهود العلمية الجادة والرصينة، وأن تكون منبراً لإبرازها والرقى بها. وفي هذه الكلمة نشير إلى عدد من المواضيع التي تم اعتمادها في هذا العدد والتي تمس بالواقع والراهن المعيش، نذكر منها موضوعاً عن الإدماج البيئي والتنمية المستدامة، وكذا موضوع الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، وموضوع تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية، وهي عينة ذكرناها على سبيل التمثيل فقط في معرض إشارتنا إلى اهتمام المجلة بالبحوث التي تتناول القضايا الآتية في مختلف المجالات، وهي محاولة لمسايرة الواقع الراهن. هذا ويخطط القائمون على المجلة مستقبلاً من أجل أن تتخذ بعض أعدادها خطأ افتتاحياً موحداً يعتمد على إدراج ملفات بعينها، لها ثقلها وحتميتها في الطرح وما يتماشى مع الآنية والراهنية ومسايرة التحولات، وهذا سعيًا منهم لتحقيق هدف موضوعي يتسم بالوحدة والقصد في الرؤية والأهداف.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني محمد

فهرس المجلة

كلمة العدد	ص. ج
- الإدماج البيئي و التنمية المستدامة في ظل قانون 110/03.	
د. خالد روشو	ص 01
- الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر وأثرها على أداء الحركة الجمعوية - دراسة نقدية تحليلية على ضوء المرجعيات الدستورية والقانونية-	
أ. غانس محمد	ص 12
الإطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي.	
د. شامي يسين	ص 30
- الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري.	
حادي إبراهيم	ص 52
- السياسة الفرانكوفونية للاحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على اللغة والهوية الوطنية: دراسة	
أ. دهقاني أيوب	ص 64
- العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة.	
أ. هواري قادة	ص 86
- العسكر والسلطة السياسية في إيران.	
أ. إلياس ميسوم	ص 100
- تفعيل المقاصد الشرعية في ترسيخ المرجعية الفقهية.	
د. رصاع موسى	ص 119
- روسيا و التداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا.	
الباحثة. أسماء حداد	ص 130
- شهادة الزور جريمة ضد العدالة دراسة مقارنة في القانون المصري والجزائري.	
د. مبطوش الحاج / أ. شاكّر سليمان	ص 141
- ضمانات مبدأ السيادة الوطنية في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.	
د. باية عبد القادر	ص 157
- معوقات المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني.	
د. بن عيسى الأمين	ص 174

ص 188	- مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان. د. شعشوع قويدر
ص 210	- نماذج من مقاصد الوقف العلمي في الشريعة الإسلامية د. أحمد بشارة موسى
ص 227	- القطاع الفلاحي كآلية للتنمية المحلية بالجزائر - ولاية تيارت نموذجا - د. ساعد محمد
ص 244	- آليات تمويل التنمية الاقتصادية وفق ميكانزمات صيغ تمويل إسلامي - الصكوك الإسلامية نموذجا- د. كروش نور الدين/ د. أولاد ابراهيم ليلي/ د. قجاتي عبد الحميد
ص 264	- تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي- أ. د. دربوش محمد الطاهر/ أ. زرقان سهام/ د. يزيد تفرات
ص 279	- دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل تنافسية المؤسسة الخدمائية. شركة اتصالات الجزائر- موبيليس نموذجا- أ. غولام جمال الدين
ص 294	- دور التسويق بالعلاقات في تطوير الميزة التنافسية - دراسة حالة فندق صبري بعنابة- د. فيصل دلال
ص 306	- موضوع الورقة البحثية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة أنموذجا). د. رابحي بو عبد الله
ص 327	- دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية - دراسة ميدانية لعينة من موظفي الإدارة العليا والوسطى لمؤسسة كوندور condor . (ط. د) نبيل كنوش/ د/ مصطفى طويطي
ص 350	- مساهمة التدريب الإلكتروني في تنمية الكفاءات. د. عماري علي/ أ. خذري توفيق
ص 360	- واقع حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمودية في ظل حدة المنافسة العالمية. أ. جميلة صادق/ أ.د عبد القادر دربال

السياسة الفرنكوفونية للإحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها

على اللغة والهوية الوطنية: دراسة سوسيو- تاريخية

Francophone Politics of the French occupation in Algeria and its impact on language and national identity: Socio-historical study

أ. دهقاني أيوب

قسم العلوم السياسية- معهد الحقوق والعلوم السياسية

المركز الجامعي تيسمسيلت- الجزائر

ملخص: يحاول الباحث من خلال هذا المقال الكشف عن الأبعاد القيمية (الدين، اللغة، الثقافة، الهوية) في سياسات الاحتلال الفرنسي للجزائر وإنعكاساته على الشخصية والهوية الوطنية في فترة ما بعد الاحتلال، فعلى الرغم من مرور أكثر من خمسة وخمسون عاما على إستقلال الجزائر لا تزال هذه الأخيرة تعاني من رواسب السياسات الفرنكوفونية وتبعاتها على مستويات عدة، هنا يجب أن يشرى النقاش حول الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تأثير واستمرار هذه السياسات في الجزائر، فاللغة الفرنسية على سبيل المثال تعتبر لغة ثانية في البلاد وتستعمل مفرداتها في المجتمع ولا تزال قطاعات إدارية تستعمل هذه اللغة في أعمالها، رغم تراجع إستخدام هذه اللغة على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: الإحتلال، السياسات الفرنكوفونية، اللغة والهوية، الجزائر.

Abstract : In this article, the researcher tries to uncover the value dimensions (religion, language, culture, identity) in the policies of the French occupation of Algeria and its repercussions on the personality and national identity in the post-occupation period. Although more than fifty-five years have passed since the independence of Algeria, The latter are suffering from the residues of Francophone policies and at different levels. Here the debate must be raised about the real reasons behind the impact and persistence of these policies in Algeria. For example, French is a second language in the country and its vocabulary is used in society. this language in their work, despite the decline in the use of this language at the global level.

Keywords: Occupation, Francophone Policies, Language and Identity, Algeria

مقدمة: تعرضت منطقة شمال إفريقيا إلى حملات إستعمارية في الفترة الممتدة ما بين القرنين الثامن والتاسع عشر شجعها في ذلك عوامل عدة كان أبرزها تراجع قوة الدولة العثمانية وبحثها عن الموارد والأسواق الخارجية على غرار الاحتلال البريطاني والفرنسي، وكانت سياسات المحتل إتجاه المستعمرات تختلف، ففي حين كانت بريطانيا تفرض سياسة الإنتداب على مستعمراتها دون المساس بالمنظومات القيمية من لغة دين هوية لهذه المجتمعات، عملت فرنسا على انتهاج سياسة مغايرة تماما تمثلت في الإستيطان عن طريق جلب العنصر الأوروبي إلى بعض مستعمراتها والعمل على نشر القيم والدين والثقافة الفرنسية، إستمرت آثار هذه السياسات إلى فترة ما بعد الإستعمار، وتعتبر الجزائر من ضمن المستعمرات الفرنسية السابقة التي لا زالت تعاني إلى اليوم من مخلفات قرن ونصف القرن من سياسات الاحتلال.

مشكلة الدراسة: ماهي أهم السياسات الفرنكوفونية التي مارستها فرنسا الإستعمارية في الجزائر وكيف أثرت في الشخصية والهوية الوطنية بعد الإستقلال ؟

✓ المحور الأول: الحقائق والرواسب التاريخية للسياسات الفرنكوفونية في الجزائر في فترة الاحتلال وما بعد الاحتلال

1- السياسات الثقافية والفرنكوفونية للاحتلال الفرنسي في الفترة الاستعمارية:

(أ) **مفهوم السياسة الثقافية:** لا يوجد تعريف محدد يمكن من خلاله إدراك الثقافة بكل تفرعاتها وتعقيداتها، لكن يمكن القول أن السياسة الثقافية هي مجموعة المعايير السوسيوثقافية المؤسسة للهوية، فهوية الفاعلين ومصالحهم تبنى ويجدد بناءها بواسطة هذه المعايير عبر مسار التنشئة الاجتماعية والاندماج المسمى البناء الاجتماعي للواقع¹. وتبدو السياسة الثقافية لدولة ما، عنصرا من عناصر سلوكها السياسي المتمثل في تعريف الدولة وتنفيذها لحقل الحركة الثقافية لمواطنيها ولؤسساتها الوطنية، العامة والخاصة، التي يمكن الهيمنة عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بهدف جعلها في خدمة سياستها، وقد تكون هذه السياسة موجهة إلى الآخر عبر طرق عديدة كالاستعمار والتبعية الاقتصادية، ومحاولة بناء نموذج ثقافي وتصديره للمجتمعات بهدف إعادة صياغة هوياتهم كطريقة لعولمة ونشر ثقافة وقيم دولة ما².

(ب) **مفهوم الفرنكوفونية كلغة وكنموذج ثقافي:** يعود مصطلح الفرنكوفونية إلى عالم الجغرافيا الفرنسي Reclus Onesime "أونيزيم روكليس"، الذي وضعه في عام 1880، للدلالة على مجموعة تستعمل اللغة الفرنسية بأشكال مختلفة سواء من البلدان أو الأشخاص، حيث وصفها في كتاباته بأنها فكرة لسانية وعلاقة جغرافية، بينما يتحدث عنها الكاتب الصحفي المصري محمد سيد أحمد بأنها مجموعة بلدان يعتبر سكانها اللغة الفرنسية هي لغتهم العادية، فهي قبل كل شيء حقيقة لغوية غير أنها أيضا حقيقة اجتماعية، وبذلك نجد أن الفرنكوفونية تشير إلى

الشعوب المتحدثة باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى إشارتها إلى تشجيع استخدام اللغة الفرنسية بالتداول والكتابة، فهي إذن تيار ثقافي وحضاري³. وبذلك نجد أن الفرانكفونية قد بدأت من نقطة تمسك غير الفرنسيين أي الدول والنخب باللغة الفرنسية

ويقول أونيزيم ريكلوس أيضا "إن أفضل رد لفرنسا على صراع القوى السائد في العالم في أواخر القرن التاسع عشر هو سلاح اللغة" وكان يقصد ضرورة توسع فرنسا في أفريقيا بأسلوب لغوي بالغ التأثير، لعل هذا الكاتب الفرنسي كان يتنبأ بقيام الفرانكفونية الدولية كسلاح ثقافي ولغوي في يد فرنسا، والفرانكفونية، بمعناها البسيط، تفيد مجرد التحدث باللسان الفرنسي. لكنها تحمل دلالة أخرى تفيد مجتمعات الناطقين بالفرنسية سواء أكانت لغتهم الأم أم لغة اختاروها لغايات تعليمية أو إدارية أو غير ذلك، أيا كانت انتماءاتهم العرقية والدينية. ثم ما لبثت الفرانكفونية أن ضمت دولا من القارات الخمس بلغ عددها 54 دولة وحملت معنى سياسي عندما أنشأت المنظمة الدولية للفرانكفونية⁴. فالفرانكفونية على صعيد الفكر والثقافة تعد نموذج من النماذج الثقافية والحضارية، إذ تعبر عن منظومة القيم التي يحملها المجتمع الفرنسي والتي تشمل الأخلاق، اللغة، الفكر، العادات، التقاليد وغيرها، ولها أليات ترويجية وأساليب تهدف إلى التأثير في الآخر، مثل التباهي بالتاريخ وتوضيحات الشعب والثورة الفرنسية، التي ألهمت الشعوب الأوروبية، وكرس العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان، أو من خلال تعظيم المفكرين والكتاب الفرنسيين في مجال الفلسفة وعلم الاجتماع وباقي العلوم، ومحاولة إعطاء صورة وبعد قيمي وإنساني ودور مؤثر لفرنسا، هذه السياسات قد تهدف أو تؤدي إلى إحداث انقلاب فكري في المجتمعات على المدى الطويل لصالح الثقافة الفرنسية وذلك على حساب القيم والثقافة في المجتمعات المتأثرة⁵.

وتعود بدايات هذا النموذج إلى فترة الاستعمار والبعثات التنصيرية التي دفعت بها فرنسا إلى الدول الإفريقية خلال القرون الماضية، عن طريق المعونات الإنسانية وغيرها، وإثر إخماد الإمبراطورية الفرنسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تبلورت فكرة الفرانكفونية لمحاولة استعادة مكانتها والحفاظ على علاقات تبعية مع مستعمراتها السابقة، وأصبحت الفرانكفونية كسلوك في السياسة الخارجية الفرنسية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتنامي الدور الأمريكي في العالم⁶. هذا واستطاعت فرنسا تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الإفريقية السابقة، وكان هذا كنتيجة للسياسات التعاونية المحكمة التي إنتهجتها فرنسا في بعض الدول الإفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية وكانت لهذه السياسات مرتكزات هامة، تهدف إلى الإبقاء على دورها المؤثر، وتعتبر الجزائر أهم هذه الدول التي تحظى بإهتمام بالغ في الأجندة السياسية لفرنسا⁷.

1-1 الأسباب الحقيقية وراء الاحتلال الفرنسي للجزائر: بعد سقوط الأندلس سنة 1492، انطلقت الحملات العسكرية الأوروبية نحو سواحل العالم الإسلامي، وكانت منطقة شمال إفريقيا والجزائر في مرمى الأطماع

الصليبية، لطول سواحلها، وكثرة موانئها التي تسيطر على الحوض الأوسط للبحر المتوسط، وغناها الوفير بالموارد الطبيعية فسيطر الإسبان على موانئ وهران والجزائر والمرسى الكبير وبجاية، وبعد حروب طويلة تمكنت الجزائر من طرد الإسبان وانضمت فيما بعد إلى الدولة العثمانية* هذا ويمكن تقسيم الأسباب والخلفيات الحقيقية من وراء قيام فرنسا باحتلال الجزائر في مايلي:

أ) **الدوافع السياسية:** كانت فرنسا تخطط لإحتلال الجزائر، لتعويض خسائرها الفادحة في حروب نابليون ضد إنجلترا، كما أن فرنسا كانت تعاني من ضغط داخلي كبير متمثل في ضعف الحكومة وفشل سياستها الداخلية، وضعف مواردها الطبيعية واغتنتم الفرصة بعد إنحزام الجزائر في معركة "نافارين" وتحطم أسطولها البحري سنة 1827، لتقدم على حملة عسكرية واسعة عملت من خلالها على فرض حصار بحري على السواحل الجزائرية لمدة ثلاث سنوات لتمنع أي مساعدات قد تحصل عليها من قبل الدولة العثمانية والدول الإسلامية، لتعلن في 05 جويلية 1830 عن إحتلالها للجزائر⁸. لكن إهتمام فرنسا بالاستلاء على الجزائر كان قبل القرن التاسع عشر، فقد أثبتت الحقائق التاريخية أن النوايا العدوانية الفرنسية ضد الجزائر كانت منذ القرن الثالث عشر، عندما كان يفكر ملك فرنسا لويس التاسع في غزو واحتلال بلدان المغرب، كما سعى ملك فرنسا شارل التاسع لغزو الجزائر وتعيين أخيه ملكا على الجزائر، وذلك بعد المعركة البحرية التي هزم فيها الأسطول العثماني يوم 9 أكتوبر 1571، وألحقت أضرار بالأسطول الجزائري.

ويذكر بعض المؤرخين أن الملك شارل التاسع اقترح للسلطان العثماني سليم الثاني بتعيين أخيه ملكا على الجزائر مقابل دفع الجزية لكن السلطان العثماني رفض⁹. وفي عام 1792 عندما تم إعلان قيام الجمهورية الفرنسية الأولى كانت فرنسا تخطط لاحتلال الجزائر، وهي ذات السنة التي تم فيها تحرير وهران والمرسى الكبير نهائيا من الوجود الإسباني، وبالتالي كانت هناك رغبة قوية للتجار الفرنسيين والقيادة السياسية في أن تحل فرنسا محل إسبانيا وتسيطر على هذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية، وبصفتها موقعا استراتيجيا هاما من الناحية العسكرية. وفي عهد "نابليون بونابرت" تجددت نوايا فرنسا في إحتلال الجزائر، حيث كان نابليون يحلم بجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية¹⁰، وفي سنة 1802 تمت دراسة الخطة التي وضعها القنصل الفرنسي العام "سانت أندري" (Jean Bon Saint-André)، وبناء على ذلك أوصى هذا القنصل بضرب الجزائر ضربة قوية وسريعة وإنهاء الحرب في ثمانية أيام، وإقترح فرنسي آخر بنزول حملة فرنسية قرب تنس والمهجوم على مدينة الجزائر برا وفي يوم 18 أبريل 1808 عاد نابليون إلى مشروع الحملة ضد الجزائر، حيث كتب رسالة سرية إلى وزيره للبحرية "ديكريس" (Decrès) يقول له فيها "فكروا في إعداد غزوة إلى الجزائر، وذلك على المستويين البحري و البري¹¹".

ب) **الدوافع العسكرية:** هناك جملة من الخلفيات والأسباب ذات الطابع العسكري جعلت من فرنسا تتجه نحو شمال إفريقيا عامة والجزائر على وجه الخصوص، تتمثل في فشل فرنسا في احتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات

الانجليزية في سنة 1801، وتحالف الدول الأوروبية الكبرى ضد الجيش الفرنسي في أوروبا بقيادة بريطانيا بسبب الحرب الكبرى التي قادها نابليون، والتي أدت إلى سيطرته على أجزاء كبيرة من أوروبا وفرض حصار بحري على بريطانيا، فبعد هزيمة الجيش الفرنسي أمام روسيا أعلنت الدول الأوروبية الحرب على نابليون وتمكنوا من هزيمته وإحتلال باريس في معركة واترلو 1815، ونفي نابليون، وأجبرت فرنسا على توقيع إتفاقية "فيينا"¹²، وهذا ما جعل الملك "شارل" العاشر بعدها يفكر في التوجه خارج أوروبا، واشغال الجيش بمسائل حيوية المتمثلة في التوسع في افريقيا باحتلال الجزائر، كما يوجد خلفيات عسكرية متعلقة بالشأن السياسي الداخلي لفرنسا فقد أراد الملك أن يتخلص من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده في فرنسا، وبالفعل فإن الجيش الفرنسي قد انشغل باحتلال الجزائر وأقام سلطة عسكرية قوية¹³.

(ج) الدوافع الاقتصادية: لعب العامل الإقتصادي دورا بارزا إقدام فرنسا على احتلال الجزائر ، ويظهر هذا في الدراسة التي نشرها السيد تاليران في شهر جويلية من عام 1797 و التي عنوانها " محاولة حول الامتيازات التي يمكن الحصول عليها من جراء إنشاء مستعمرات جديدة في الظروف الحالية"¹⁴. ومن بين أهم الأسباب الاقتصادية التي جعلت فرنسا تقدم على إحتلال الجزائر اعتقاد فرنسا أنها ستحصل على غنيمة تقدر بـ 150 مليون فرنك توجد بخزينة الداي في العاصمة، بالإضافة إلى تطلع فرنسا إلى ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية خاصة بعد انطلاق ثورتها الصناعية عام 1825 وهي الحقيقة التي أقر بها وزير الحرب الفرنسي "كليرمون تونير" (Clermont Tonnerre) في تقريره الذي أرسله الى شارل العاشر في سبتمبر 1827، حيث يقول " توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيدا لفرنسا، وتحتوي أراضي الجزائر مناجم غنية بالحديد والرصاص، و تزخر بكميات هائلة من الملح والبارود، كما توجد في سواحلها ملاحات غنية* " كما أن إحتلال الجزائر سيخلص الحكومة الفرنسية من تسديد ديونها المتبقية للجزائر¹⁵.

(د) الدوافع الدينية والحضارية: لقد انعكس الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية والدولة العثمانية الإسلامية على الجزائر، باعتبار أن الأسطول البحري الجزائري القوي كان يعتبر في نظر الدول المسيحية كإمتداد للأسطول البحري العثماني، الذي كان يسيطر على المشرق العربي والذي كان يشكل تهديدا وعائقا في نفس الوقت للدول الأوروبية، التي كانت تسعى وراء إضعاف الدولة العثمانية والعمل على احتواء نفوذها والاستلاء على أراضيها، وتظهر نية فرنسا المسيحية في إحتلال الجزائر في التقرير الذي رفعه السيد "كليرمون" وزير خارجية فرنسا إلى مجلس الوزراء الفرنسي المؤرخ في 14 أكتوبر 1827 والذي قال فيه بأنه من الممكن أن يكون لنا شرف تمدينهم وجعلهم مسيحين، كما أن الدافع الديني لفرنسا المسيحية من وراء إحتلال الجزائر هو إستعادت مجدها في قيادة العالم المسيحي¹⁶.

2-1 سياسات الاحتلال الفرنسي في الجزائر:

أ) السياسات الادارية للاحتلال الفرنسي: أصدر الاحتلال الفرنسي في 22 يوليو 1834 قرارا يعتبر الجزائر من ممتلكات فرنسا لها وضع مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب، قسمت إلى ثلاث مناطق يديرها حاكم عسكري وتسييرها الأوامر الملكية، تلاه قرار في 01 أيلول 1834 الذي جعل من أقاليم المدن الساحلية الرئيسية حيث يتواجد المستوطنون مناطق مدنية، وأنشأ فيها ثلاث بلديات هي بلدية الجزائر عنابة ووهران، واعتبرت الجهات المتبقية مناطق عسكرية، ثم جاء الأمر الصادر في 15 أبريل 1945 ونص على تقسيم الجزائر إلى ثلاث أنواع من الأقاليم¹⁷.

ب) النظام الإداري العسكري: من 1830 إلى 1870 والذي قسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم:

- الأقاليم المدنية: وهي الأقاليم التي كان بها عدد كبير من الأوروبيين لتنظيم الخدمات العامة لفائدتهم، ويطبق فيها القانون العام.

- الأقاليم المختلطة: وهي الأقاليم التي كان بها عدد أقل من الأوروبيين، لا يسمح بتنظيم كامل للخدمات العامة، وقد طبق فيها الحكم العسكري، وكلما زاد عدد المستوطنين فيها تحولت تدريجياً إلى مناطق مدنية.

- الأقاليم العسكرية: وهي الأقاليم التي يقطنها الجزائريون وينعدم فيها العنصر الأوروبي، وكان بإمكانها أن تتحول إلى مناطق مختلطة كلما استقر فيها العنصر الأوروبي¹⁸.

ج) النظام الاداري المدني 1870: بعد سقوط حكم نابليون الثالث في 1870 بعد هزيمته أمام بروسيا، انتقلت السلطة من أيدي الجيش إلى المدنيين، وقامت الجمهورية الفرنسية الثالثة، وقد أتاح هذا التحول فرصة للمستوطنين في الجزائر لفرض سيطرتهم، فأنشأوا لجنة الإنقاذ الوطني في 5 سبتمبر 1870 لدعم الجمهورية، وطالبوا الحكومة الفرنسية بإصلاح أوضاعهم في الجزائر، وقد لبّت الحكومة مطالبهم فأصدرت 58 قراراً ومرسوماً يتعلق بإدماج الجزائر، أهمها مرسوم "كريميو" ومراسيم أخرى عدلت الهيكل الإداري الذي أصبح كما يلي:

✓ **الحاكم العام:** وهو موظف مدني كبير يعينه مجلس الوزراء ويتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب وينفذ أوامرها، مع إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا عن طريق دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية بباريس بموجب مرسوم 26 أغسطس 1881.

✓ **المناطق والأقاليم:**

أ) **المناطق المدنية:** قسمت الجزائر إلى ثلاث محافظات أو ولايات هي الجزائر، وهران وقسنطينة على رأس كل منها حاكم يعينه وزير الداخلية، ويتبع الحاكم العام، ويساعده في تسيير الولاية مجلس عمومي منتخب من الفرنسيين، وقسمت كل ولاية إلى دوائر يشرف عليها نائب وكل دائرة قسمت بدورها إلى بلديات التي قسمت إلى بلديات كاملة السلطة، بموجب مرسوم كل من 16 أغسطس 1848، ومرسوم 16 ديسمبر 1848، كما أنشأت بلديات مختلطة بموجب مرسوم 27 ديسمبر 1866¹⁹.

ب) **المناطق العسكرية:** وتضمنت المناطق التي كان تحت سلطة وإدارة الجيش الفرنسي في السهوب والصحراء بواسطة المكاتب العربية حتى عام 1871، والتي استبدلت بنظام ضباط الشؤون الأهلية، وقسمت المناطق العسكرية في هذه المرحلة إلى أربع مناطق هي منطقة عين الصفراء، منطقة غرداية، منطقة تقرت، منطقة الواحات²⁰.

القوانين والمراسيم الإدارية: حرصت فرنسا منذ دخولها الجزائر على إحداث تغييرات جذرية على كافة المستويات لخدمة مشروعها الإستطاني، فنزعت حقوق الجزائريين وممتلكاتهم وحرياتهم ومنحها للمعمرين، وشملت هذه القوانين جميع القطاعات بما فيها الثقافة والدين والتعليم ومن أبرزها: قانون 24 جوان 1934 الذي ينص على إلحاق الجزائريين بفرنسا وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، حيث اعتبرت الجزائر إقليم تابع لها، قانون "سيناتوس كونسولت" في 14 يوليو 1865، الذي أصدره نابليون الثالث في إطار برنامجه الإدماجي، وينص هذا القانون على إمكانية دمج الجزائري وتمتعه بالحقوق المستوطن الفرنسي شرط تخليه عن قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية، هذا القانون إعتبر الجزائريين مجرد أهالي أي رعايا دون المواطنين²¹. كذلك إصدار قانون كريميو 1870 الذي أعطى اليهود في الجزائر الجنسية الفرنسية فأصبحوا مواطنين فرنسيين يشاركون في الحكم والتسلط على الجزائريين، وإصدار قانون الأهالي في شهر مارس 1971 كرد فعل على ثورة المقراني، وهو مجموعة من العقوبات الاستثنائية تنص على سجن الجزائريين ونزع أملاكهم دون محاكمة لأدنى عمل يقومون به، وأصبحوا بذلك كالعبيد لا يتمتعون بأي حقوق²²، بالإضافة إلى إصدار المحاكم الردعية عام 1902 كرد فعل على ثورة عين الترك بوهران وهو قانون تعسفي أيضا يمنح للمحاكم حق السجن والطرء و النفي دون أن يحق للجزائريين الاعتراض، هناك أيضا قانون "جونار" 1906 كرد فعل على ثورة عين بسام بالبويرة، ويتضمن إجراءات عقابية ضد الأهالي، وقانون التجنيد الإجباري 1912، الذي جاء ليطبق على الجزائريين استعدادا للحرب العالمية ويعتبر ظلما بالمقارنة مع قانون المستوطنين الذين يجندون اختياريا وليس إجباريا²³. وهناك قوانين أخرى تتعلق بمصادرة الأراضي الزراعية ونزعها من أصحابها لصالح المستوطنين، وأخرى متعلقة بحضر تدريس اللغة العربية والتضيق على المساجد والمدارس القرآنية

3-1) السياسات الفرنكوفونية للإحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962):

أ) **نظام المكاتب العربية لمراقبة الأهالي وتسيير شؤونهم وإخضاعهم للسياسة الفرنسية:** واجهت فرنسا عقبات كبيرة في بسط سيطرتها على الجزائر، تمثلت في المقاومة وجهلهم لطبيعة المناطق وطبيعة السكان الذين وجدوا صعوبة في التعامل والتواصل معهم، ومن هنا شرعوا في البحث عن وسائل تساعد في تحقيق السيطرة، فحاولوا إعادة النظام الإداري العثماني، وحولوا اسم أغا العرب إلى المكتب العربي أو مكتب الشؤون العربية، لتنتهي المحاولات في عهد الجنرال "بيجو" بقانون سنة 1844 ينظم الشؤون الأهلية عرف بنظام المكاتب العربية*، ليكون حلقة وصل تهدف إلى إحكام السيطرة الشاملة على القبائل، وحدد هذا القانون أدوار المكاتب العربية سياسيا بالسهر على تحقيق

الأمن والاستقرار، عن طريق مراقبة القبائل والتجسس على زعاماتها ورجال الدين والسعي إلى إقصاء المقاومة، وتشجيع الإستيطان والإستيلاء على الأراضي بالمصادرة القانونية، كما تجسد دور المكتب العربي في الاشراف في على تنظيم القبائل من خلال متابعة الحالة الديمغرافية، ومراقبة القضاء الإسلامي وتعيين القاضي المسلم وتنفيذ الأحكام الصادرة في حق الأهالي، ونفس الأمر كان مع التعليم عبر مراقبة المعلمين والزوايا والمدارس القرآنية، واختيار المعلمين وبرامج التعليم، وكان المكتب العربي يتكون من موظفين فرنسيين عسكريين من رئيس المكتب إلى الطبيب والمحاسب والمترجم وموظفين جزائريين يرتب من خليفة إلى أغا إلى قائد فشيخ للقبيلة محددة مهامهم²⁴.

ب) **سياسات الإدماج والقضاء على الشخصية والهوية الوطنية الجزائرية:** كانت سياسة هدم القيم والمقومات التي يحملها الشعب الجزائري المحتل منذ البداية واضحة المعالم، فكانت المساجد على قائمة الأولويات فخلال السنوات الأولى للإحتلال هدم ثلاث أرباع مساجد مدينة الجزائر وتحويل أخرى إلى كنائس لأسباب مختلفة، كما حولت المباني الخاصة بالمؤسسات التعليمية والأعمال الخيرية إلى أغراض أخرى، فعلا سبيل المثال لا الحصر قام الإحتلال بهدم سوق القيصرية الخاص ببيع وطباعة الكتب بمدينة الجزائر بذريعة تحويله إلى ساحة عامة²⁵. بالإضافة إلى ذلك قام الإحتلال الفرنسي وبهدف تثبيت وجوده والقضاء على أي محاولة ليكون القرار بيد الجزائريين، بإنشاء نظام قضائي فرنسي لا يتماشى نهائيا مع الأحوال الشخصية والخصوصيات الدينية والاجتماعية للجزائريين وإلغاء العمل بالشرعية الإسلامية من خلال مراسم وقوانين كان أبرزها: قرار بتاريخ 1834/04/10: يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي، قانون 1841/02/28: الذي أمر بجعل أحكام الجنايات والجرح من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية، مرسوم 1866/12/13: الذي فرض على المسلمين حق التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين.

وكذلك قانون 1873/07/26: والذي نزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا الملكية والاستحقاق²⁶. وفي إطار السياسات الاجتماعية والثقافية، عمل الإحتلال الفرنسي على تشجيع وتقديم حوافز مغرية لهجرة الأوروبيين وذلك عن طريق تقديم القروض والأراضي المصادرة، وبناء المرافق الضرورية للإستيطان، مثل مستوطنة بوفاريك سنة 1836 وبناء السدود وشق الطرق وأنظمة الري، فارتفع عدد المستوطنين من 25 ألف سنة 1839، إلى 250 ألف سنة 1866²⁷.

ج) **سياسات التعليم ونشر اللغة والثقافة الفرنسية:**

1) **محاربة اللغة العربية والتعليم الاسلامي:** سخرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الإستعمارية في الجزائر فعملت على إيجاد نمط من التعليم يتماشى مع أهدافها، كالقضاء على روح المقاومة، وتأهيل الجزائريين للخضوع للمستوطنين، وبالتالي الحرص على هدم مقومات المجتمع الجزائري، من خلال ضرب الإسلام واللغة العربية وتجهيل السكان، وإفساد

أخلاقهم وتمكين الديانة المسيحية ونشر القيم والثقافة الفرنسية، ولتحقيق ذلك عملت فرنسا على محاربة التعليم الإسلامي والعربي عن طريق غلق المدارس القرآنية والإبتدائية والثانوية، فقد أصدرت السلطات الفرنسية قرار في 1830/12/07 يقضي بالسطو على الأوقاف الإسلامية التي كانت عماد النشاط الديني والتعليمي والاجتماعي في الجزائر²⁸، بالإضافة إلى اضطهاد المعلمين، وهدم المساجد والزوايا أو تحويلها إلى مستشفيات ومتاحف وثكنات وكنائس، ومنع فتح المدارس وتحميد استعمال اللغة العربية وهذا ما ساهم في إنتشار الأمية في وسط الشباب، في مقابل إنشاء بعض المدارس الإبتدائية (الفرنسية الإسلامية) لتعليم أبناء الجزائريين في المدن الكبرى منذ صدور مرسوم 14 يوليو 1850 التي بلغ عددها 36 مدرسة ضمت 13 ألف تلميذ في 1870. وكانت تدرس بمناهج فرنسية²⁹.

(2) **نشر اللغة الفرنسية:** كانت اللغة الفرنسية هي لغة التدريس ولغة العلم والإدارة والمعاملات وغيرها، وكانت المناهج التعليمية في المدارس فرنسية تركز على تاريخ وجغرافية فرنسا، حيث كان أبناء الجزائر يلقنون في حصص التاريخ مثلاً "كانت بلادنا تسمى قديماً غاليا (la gaule) وأجدادنا يسمون الغاليين (les gaulois) والإيحاء بإنتماء الجزائر إلى الحضارة الأوروبية، وبالنسبة للتعليم الثانوي، فلم تنشئ له فرنسا قبل عام 1870 سوى ثانويتين واحدة بالعاصمة والأخرى بقسنطينة، كان بهما نحو 200 تلميذ، كما عملت فرنسا على بناء مدارس خاصة لتكوين الموظفين الدينيين وموظفي العدالة الإسلامية بقسنطينة والعاصمة وتلمسان.

(3) **سياسة التبشير المسيحي:** عملت فرنسا على محاولة التنصير ونشر الدين المسيحي بواسطة بعض الأعمال الإنسانية كمداداة المرضى وإطعام الجوع، ورعاية الأيتام قام بها رجال دين مسيحيون في طليعتهم لافيغري (La vigerie)، خاصة أثناء الكوارث التي وقعت بين 1866-1869، بهدف إنشاء شريحة موالية لفرنسا، وتحويل الجزائر إلى قاعدة للتبشير المسيحي في إفريقيا، كما دعم النظام المدني الذي كان يقف وراءه المستوطنون سياسة التنصير، واستطاع ما بين 1876 و 1878 تأسيس أكثر من 49 كنيسة، وكان من أبرزها كنيسة "سان جوزيف" بباب الوادي في العاصمة وكنيسة سان شارل بأغا، وقد وجد الراهب لافيغري الدعم الكامل من طرف الإدارة الإستعمارية وعلى الخصوص دعم المعمرين له مما سمح له بتأسيس 68 كنيسة عام 1888 ليرتفع العدد إلى 121 كنيسة عام 1892³⁰.

(4) **سياسة التجنيس والإدماج:** كانت فرنسا تسعى من خلال هذه السياسة إلى تكوين جيل من الجزائريين بروح وهوية جديدة شديدة التعلق بفرنسا وثقافتها، قابلة للإندماج في شعبها والتجنس بجنسيتها، لتكون أداة لإستمرار الحكم الاستعماري بالجزائر، وذلك بمحو اللغة العربية والعلوم الإسلامية وتاريخ وجغرافيا الجزائر³¹. كما عملت فرنسا على تفتيت التجانس والتواصل الاجتماعي بين الجزائريين فقد أصدرت السلطات الفرنسية قانون الحالة المدنية في 1882/03/23، والذي يطلق عليه كذلك تسمية قانون الألقاب، ليضع لقباً لكل فرد بعد أن كان النظام السائد

هو النظام الثلاثي عبر تسمية الابن والأب والجد، وكان الهدف من هذا الإجراء هو فصل الفرد عن التجمع والقبيلة والنسب ليسهل بعدها الاستيلاء على ممتلكاته بعيدا عن حماية القبيلة ومنعة العرش. وبهذا القانون أصبح عدد كبير من الجزائريين معزولين ومبتورين عن أصلهم ونسبهم الحقيقي، كما تعمدت السلطات الفرنسية وضع ألقاب تعبر عن أسماء حيوانات أو عبارات بذينة قصد إذلال، إهانة والخط من قيمة وشأن الأفراد³². لذا يعتبر الإدماج من أهم الأسس التي قامت عليها السياسة الفرنسية في الجزائر، من أجل سلخ الشخصية الجزائرية وإذابتها في الكيان الفرنسي، وسلب مقوماتها وربط الجزائر سياسيا وإداريا بفرنسا، وهضمها ثقافيا وروحيا ولغويا في القومية الفرنسية جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها ويتلقون التعليم الذي يتلقونه، ويرقون إلى الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تخولها القوانين الفرنسية للفرنسيين، كما أن لهم نفس الميزات الاجتماعية، وكان الهدف من وراء الإدماج هو ضم الجزائر الأرض وإحقاقها بفرنسا³³.

✓ المحور الثاني: واقع وتأثير الفرنكوفونية على الدولة والمجتمع في الجزائر

لم تكتفي فرنسا من مستعمراتها مثل باقي الدول المستعمرة كبريطانيا، بنهب الثروات، وجلب العمالة الرخيصة وتأمين سوق للسلع الرأس مالية، بل عملت على إنجاز سياسة أخطر وأعمق أثرا تمثلت في التأثير في منظومة قيم الشعوب المستعمرة وتهجين ثقافتها ولغتها وهدم الشخصية والهوية المستقلة لهذه الشعوب بغية فقدان وعيها لذاتها وكيانها ورسالتها وإختصارها في كيان تابع متأثر مرتبط إرتباط شديد بالقيم والثقافة الفرنسية، لذا فالاستعمار الفرنسي هو إستعمار اقتصادي وعسكري وهو أيضا إستعمار ثقافي، يبقى الدول والكيانات تابعة لفرنسا حتى بعد الاستقلال وخروج الجيوش³⁴.

1) السياسة الفرانكوفونية والحفاظ على المكاسب بعد الاستقلال: بعد حصول الجزائر على إستقلالها وفشل الإستعمار الفرنسي في محاولاته البقاء عسكريا وسياسيا، انتهجت فرنسا الاستعمارية سياسة جديدة قائمة على مراقبة وإحتواء الجزائر سياسيا وإقتصادية وثقافيا، من خلال أسلوب منظم يعمل على مواصلة تغريب المجتمع الجزائري وإخراجه من مساره وحاضنته الحضارية والثقافية وسياقته في إطار من التبعية والاستعباد لثقافتها وقيمها. لم تتخلى فرنسا عن الجزائر حتى بعد الاستقلال التام عنها، ولم تكف يوما عن اعتبارها منطقة نفوذ لها بحكم الجذور التاريخية التي ربطتها قديما، وقد جندت لذلك العديد من الوسائل بكل الأبعاد لضمان بقاء هذا الارتباط. ويعد البعد الثقافي من أهم الأبعاد التي ساعدت فرنسا على استمرار تواجدها بالمنطقة، ففرنسا ترتبط بالمنطقة المغاربية عامة والجزائر خاصة بصلات داخلية خارجية وثيقة لا يمكن تجاوزها بسهولة، وقد أكد الرئيس الفرنسي السابق

"شارل ديغول" على أهمية العناصر الثقافية والاجتماعية في تدعيم مكانة فرنسا في المنطقة المغاربية، حين دعا الفرنسيين غداة استقلال الجزائر عام 1962 إلى الإبقاء على مكانة الفرنكفونية في هذه الدول إن أرادوا الحفاظ على إقتصادهم وهيمنة سلعهم على سوقها، مع سعي فرنسا إلى تمكين هيمنة النخب الناطقة بالفرنسية على مراكز القرار، انطلاقاً من قاعدة أن أفضل فئة يمكن لها المحافظة على مكانة فرنسا في المغرب العربي هم المغاربة الناطقون بالفرنسية، والمؤمنون بما يسمى بقيم الحضارة الفرنسية³⁵.

2) اتفاقية إيفيان وحتميات الارتباط: تعتبر اتفاقيات إيفيان في تاريخ الجزائر الحديث، أهم المعاهدات السياسية في البلاد، بإعتبارها اتفاقية أنهت بموجبها قرن ونصف من الاحتلال الفرنسي للجزائر، وباعتبارها انتصاراً لتضحيات الشعب الجزائري، الذي أرغم من خلالها المستعمر الفرنسي للتوقيع على بنود الاتفاقية، لكن المتأمل في الاتفاقيات يدرك جيداً أن المستعمر الفرنسي، قدم شروطاً وبنوداً للتعاون مقابل الاعتراف باستقلال الجزائر، وتبرز هذه الملاحظة الأولى عبر صياغة تقرير المصير في الأول من يوليو تموز 1962، بعبارة "هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس/ آذار 1962"، وهي الشروط التي لم يطلع عليها أغلب الجزائريين في ذلك الوقت. وتتلخص بنود الاتفاقيات في نقاط معينة كحماية الفرنسيين بعد الاستقلال وأثناء الهدنة الموقعة بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير بالإضافة إلى حماية ممتلكاتهم ومكتسباتهم المادية، ولعل أخطر البنود هو التعاون الاقتصادي والثقافي والعسكري الأمني في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، من خلال إعلان مبدأ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء، والسماح للفرنسيين والشركات الفرنسية باستغلال الثروات والممتلكات والأراضي الجزائرية كغيرهم من الجزائريين، وعدم تطبيق أي ضريبة مالية على نشاطهم الصناعي والتجاري والفلاحي. بالإضافة إلى امتيازات التعدين والنقل الجديدة ضمن بند الضمانات المستقبلية، مقابل تعهد فرنسا بوضع حدود إمكانياتها تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في التطوير العلمي والتدريب والتكوين والتعاون الثقافي والفني³⁶، هذا ويمكن تحديد أوجه الارتباط ومجالات التعاون والتبعية لفرنسا من خلال سياساتها الفرنكوفونية في الجزائر لفترة ما بعد الاستقلال في المداخل التالية:

أ) المدخل الإقتصادي: لقد حرصت فرنسا على إقامة علاقات اقتصادية مع الجزائر، مما سهل عليها لأن تحتفظ بدورها الثقافي لنشر الثقافة والحضارة الفرنسية في الجزائر وغيرها من المستعمرات السابقة في إفريقيا، بعيداً عن منظور التسلط والهيمنة في ظل إتباع سياسة الحوار بين الحضارات، حيث اتبعت مبدأ التعاون بعد الاستقلال، القائم على مبادئ التبعية، فقد تجلّى ذلك من خلال ما نصت عليه الاتفاقيات الاقتصادية والمالية المبرمة بين فرنسا والجزائر المستقلة، والتأكيد على حق تملك الفرنسيين المقيمين فيها وحق حماية مكاسبهم وهذا ما سهل من انتشار وتداول العملة الفرنسية واستخدامها كمرجعية نقدية، مما عاد بفائدة على فرنسا. كما ركزت فرنسا منذ تأسيس السوق

الأوربية المشتركة على دعم الدول المغاربية المستقلة وتقديم العون المالي لها مقابل شروط تجعلها دائما تحت نظرها من أهمها تحديد قائمة المبادلات التجارية التي تنقص من قيمة المنتج المغاربي لحساب المنتج الفرنسي، هذا من الناحية الاقتصادية والمالية³⁷.

ويعتبر التبادل الاقتصادي الجزائري الفرنسي من بين أهم أوجه التعاون بين الدولتين، هذا التعاون أو التبادل غير المتكافئ يخدم المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى، ويبقى على الإقتصاد الجزائري كإقتصاد تابع قائم على الإستيراد وتقديم التسهيلات أمام المنتوجات والاستثمارات الفرنسية، على الرغم من الإمكانيات المعتبرة التي تتمتع بها الجزائر، وهناك مثال سائرا للجزائريين على حجم الاستثمارات الفرنسية في بلادهم بالنظر إلى امتلاكها لكل شيء الجزائر فيها الجبال والبحار والغابات والرمال والواحات والصحراء والزراعة والفلاحة والنفط والغاز والذهب والحديد واليورانيوم وكل المعادن النفيسة، وفرنسا لديها الجزائر وهي إشارة واضحة للهيمنة التي تفرضها فرنسا تجاه الجزائر، فيما يتعلق بالصفقات الاقتصادية والتجارية³⁸. ولدعم التعاون الاقتصادي وإبقاء الجزائر كأكبر سوق إقتصادي لتوريد المنتوجات الفرنسية في الخارج، تعمل فرنسا دائما على تجديد وتنويع الإتفاقيات الاقتصادية، فقد أعلنت الجزائر وفرنسا في 19 ديسمبر (كانون الأول) 2012 عن مبادرة الصداقة والتعاون الفرنسي الجزائري، ورافق الإعلان وفد واسع من الإطارات والمسؤولين الساميين في الدولة الفرنسية بقيادة الرئيس السابق فرانسوا أولاند، وصرح حينها الرئيس الفرنسي قائلا إن العلاقات الفرنسية الجزائرية ومنذ 1962، لم تعرف التطور المثالي الذي توجد عليه الآن³⁹.

ب) **المدخل الثقافي:** من الناحية الثقافية عملت فرنسا بكل جهدها من أجل نشر ثقافتها وحضارتها في الجزائر من خلال الفرنكفونية والتبادل في مجال التعليم العالي، أي على مستوى الجامعات والمعاهد وكذا على مستوى المراكز ومن خلال النشاطات الثقافية كالحفلات والمهرجانات والمعارض الفنية. ويعد الامتداد التاريخي بين فرنسا والجزائر المدخل الأساسي في ترسيخ سياستها الثقافية، حيث تعد مرحلة الاحتلال ذات أهمية بالغة لأنها أنتجت نخب فكرية سياسية واقتصادية فرانكفونية، وهذا ما ساعد على بروز الواقع الثقافي الفرنكوفوني في الجزائر حسب ما ترغب به فرنسا، والسبب في ذلك تبني فرنسا استراتيجية ثقافية استنادا لهذه العوامل، فقد أدركت أن للهوية دور كبير في التغيير السياسي، فالفرد أساسا يتأثر في تشكيل هويته بالمجتمع الذي يعيش فيه أي المبادئ، المعتقدات واللغة هي التي تشكل هويته التي تظهر من خلال اتخاذ القرارات، حيث عملت على جعل الهوية الجزائرية، هوية فرنسية فقد حرصت منذ الاستعمار على نشر لغتها وجعلها أولى من اللغات الوطنية، مما أدى إلى تشويه الهوية الأصلية، وهو ما يثبت أن اللغة أحد أهم معايير الهوية، فقد اعتمدت فرنسا في سياستها على تزويد الجزائر بالمعلمين والخبراء⁴⁰، خاصة في مجال التربية والتعليم، والتكوين المهني والرياضة.

ويقوم النظام الثقافي الفرنسي من خلال برامجه المطروحة بموقع الدبلوماسية الفرنسية، على نشر التعليم الفرنسي بالمنطقة الفرنكوفونية والمستعمرات القديمة، وتشجيع التحدث باللغة الفرنسية والتمكين لها، كما تسعى الحكومة الفرنسية جاهدة للتحكم في قطاعات التعليم والتربية والثقافة لأجل صياغة مناهج وبرامج تعليمية تخدم درب التقدم الذي تروج له منذ القرن الماضي. ويغلب على الجزائر ودول المغرب العربي التعليم الجامعي والعلمي في الأطوار الأولى باللغة التقنية الفرنسية، حتى أن وزراء التربية والتعليم في هذه الدول الثلاث (تونس الجزائر والمغرب) باشرؤا تعديلات على المنهاج عن طريق الخبراء الفرنسيين.

3) تغلغل الفرنكوفونية في المجتمع الجزائري:

أ) المنظمة الفرنكوفونية: تأسست المنظمة الدولية للفرنكوفونية رسميا يوم 20 مارس 1970، يوجد مقرها الرئيسي بالعاصمة الفرنسية باريس، وعرفت محاولة تأسيس هذه المنظمة عدة مراحل بدأت بتأسيس مجموعة من المثقفين جمعية الكتاب الفرنكوفونية عام 1926، ثم إنشاء الإتحاد الدولي للصحفيين والصحافة المحرة باللغة الفرنسية عام 1950 وتأسيس إتحاد الجامعات الناطقة كليا أو جزئيا باللغة الفرنسية التي غير إسمها عام 1999 إلى وكالة الجامعات الفرنكوفونية، وفي عام 1960 أنشئت أول منظمة فرانكوفونية بين الحكومات، وعام 1967 أنشئ البرلمانون جمعية خاصة بهم غير إسمها عام 1997 إلى الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية وتضم 65 برلمانا⁴¹.

تضم المنظمة الدولية للفرنكوفونية، أربعة ممثلات دائمة في أديس أبابا لدى الإتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية الأمية لإفريقيا وفي بروكسل لدى الإتحاد الأوروبي و في نيويورك وجنيف لدى الأمم المتحدة. كما تشمل ثلاثة مكاتب إقليمية في غرب إفريقيا، إفريقيا الوسطى، والمحيط الهندي والمحيط الهادئ تتولى الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية والمؤسسات الأربعة العمل الفرنكوفوني، المتمثل في تنفيذ البرامج التي اعتمدها القمم وتتكون هذه المؤسسات الأربعة من: الوكالة الجامعية للفرنكوفونية، القناة التلفزية الخامسة للعالم، الجمعية العالمية لرؤساء البلديات الفرنكوفونيين وجامعة سنقور بالاسكندرية، يتمثل هدف المنظمة الإستراتيجي في تفعيل وتطوير اللغة الفرنسية والترويج لها وذلك إلى جانب الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي للدول الأعضاء⁴².

وانتهجت المنظمة الدولية للفرنكوفونية نهجا سياسيا بارزا، كان سببه وجود تنافس بين مجموعة من المنظومات القيمية تريد توسيع وفرض نموذجها الثقافي والحضاري، وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران عندما قال بان الفرنكوفونية ليست اللغة الفرنسية فقط، وإذا لم تصل السياسة الفرنسية إلى الاقتناع بأن الانتماء إلى العالم الفرنكوفوني* سياسيا، اقتصاديا وثقافيا يشكل إضافة فستكون فرنسا قد فشلت في العمل الذي بدأته منذ عدة سنوات. وهكذا فإن استعمال اللغة الفرنسية هو غطاء لدخول المجتمعات والثقافات المختلفة بهدف توسيع مناطق النفوذ الفرنسي، وهذا هدف من ضمن مجموعة من الأهداف تسعى الفرنكوفونية لتحقيقها بحيث تجعل منها

إستراتيجية إيديولوجية شاملة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية⁴³. وتعتمد الفرانكفونية على وسائل عديدة لتحقيق أهدافها من بين هذه الوسائل:

✓ **الإعلام والاتصال:** لقد أعطى الفرنسيون وسائل الإعلام والاتصال الحديثة أهمية خاصة لدورها الفعال في التواجد السياسي والثقافي، قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء رئاسة مشتركة لقناة TV5 وقناة فرنسا الدولية CFI بالإضافة إلى قناة فرنس 24 أما في الإعلام المسموع تأتي إذاعة فرنسا الدولية (RFI) في مقدمة وسائل الإعلام المسموعة ويستمتع إليها نحو 45 مليون من الناطقين بالفرنسية، بالإضافة إلى الصحافة الفرانكفونية، بحيث تصدر فرنسا من الصحف والمجلات ما يقدر بـ 2000 دورية مكتوبة باللغة الفرنسية خارج حدودها ونحو 3100 جريدة يومية أسبوعية.⁴⁴

✓ **التعاون العلمي - الأكاديمي و البعثات الثقافية:** تمتلك فرنسا 151 مؤسسة ثقافية فرنسية في الخارج متمركزة في 91 دولة وتمتلك شبكة قوامها 283 رابطة فرنسية، وتصب سياسة الترويج للغة الفرنسية في صالح 82 مليون دارس لهذه اللغة في 130 دولة وهي تعتمد على هيئة مكونة من 900 ألف مدرس، وتقوم الوكالة بتعليم الفرنسية في الخارج بتنسيق أنشطة 268 مؤسسة تعليمية فرنسية في العالم و 28 مركزاً للأبحاث خارج فرنسا. كما تتعاون فرنسا في المجال العملي والأكاديمي من خلال تبادل الأبحاث والدراسات، وفتح أفاق للباحثين العديد من الدول وفي مجال التعاون الجامعي تدير فرنسا 200 فرع فرانكفوني للتعليم العالي في العالم وتقوم باستقبال الطلاب الأجانب الذين بلغ عددهم عام 2016 أكثر من 300 ألف طالب.⁴⁵

✓ **المساعدات في المجال التربوي والإصلاحات التعليمية:** تخصص فرنسا ميزانيات خاصة للعديد من الدول خاصة المتأهبة للقيام بإصلاحات في المنظومة التربوية، بحيث تقدم لها مبالغ هامة، ولكن مع مناهج دراسية ترافقها، من أجل فرض اللغة والثقافة الفرنسية، كما تعمل المؤسسات والوكالات التعليمية والبحثية الفرنسية للإشراف على التدريب والتأهيل، كالذي تقوم به الوكالة الجامعية الفرانكفونية وتقدم الوكالة خدماتها للناطقين بالفرنسية من خلال برامج التعليم العالي عن بعد⁴⁶. هذا ويختلف وضع اللغة الفرنسية في الجزائر عن باقي الدول المغاربية، كما أن الجزائر تعتبر البلد الثاني استعمالاً للغة الفرنسية بعد فرنسا. وضع اللغة الفرنسية في الجزائر يرتبط بالإيديولوجية الاستعمارية الفرنسية، فقد ركزت السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر خلق نخب وأتباع مازالوا حتى اليوم يؤمنون بالقيم والحضارة الفرنسية ويدافعون عن مصالحها في الجزائر. وبعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال مازالت الجزائر تعاني من مشكلة الفرنسية وإزدواجية اللغة والخطاب على مختلف الأصعدة، فالجزائر تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي توجد بها عناوين جرائد باللغة الأجنبية أكثر من عدد الجرائد باللغة الوطنية. حتى أن لغة التعليم من الابتدائي وحتى الثانوية هي اللغة العربية، أما لغة التعليم العالي هي الفرنسية خاصة العلوم التقنية والتكنولوجية، كما

نجد أن لغة وسائل الاعلام الفاعلة ولغة النخبة السياسية ولغة النخبة المثقفة هي اللغة الفرنسية، بالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة والمؤسسات الجزائرية من البلدية وحتى الوزارة نجد أن المراسلات والتعاملات الإدارية والاعلانات والبيانات وغيرها لا تزال تصدر باللغة الفرنسية وبعضها باللغتين العربية والفرنسية باستثناء بعض الوزارات كالعدالة والدفاع الوطني⁴⁷.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن قضية اللغة في الجزائر تم تسييسها وأصبحت خاضعة لتجاذبات سياسية ولحسابات مختلفة لتحقيق مكاسب معينة. ولا تزال الجزائر تعاني من صراع حاد بين الفرنكفونيين والمعربين، كما نجد أنه خلال العقدين الأخيرين، عادت المراكز الثقافية الفرنسية لتفتح أبوابها وفتحت المدرسة الفرنسية بالجزائر، وعاد الكلام عن جامعة فرنسية بالجزائر⁴⁸. وهناك فئة معتبرة من الجزائريين تتخذ من اللغة الفرنسية كقناع لتظهر بمظهر المثقف الواعي المتشبع بالفكر والمعرفة رغم عدم صحة ذلك، حتى أن بعض الأكاديميين أو المثقفين يفضلون كتابة أبحاثهم باللغة الفرنسية لتبدو كتاباتهم بأنها مكتوبة بلغة الثقافة والعلم، رغم كون اللغة ما هي سوى وسيلة للتواصل ولا تعبر عن علم أو معرفة ما وأصبح الذي لا يعرف اللغة الفرنسية شخص أُمي ولا يملك أي مستوى، هذا الواقع الذي خلق انفصاما وشرحا كبيرة في الشخصية والهوية الوطنية⁴⁹. كما كشف تقرير برلماني أعدته لجنة بمجلس الشيوخ الفرنسي حول الفرنكوفونية في المنطقة المغاربية أن الطلبة الجزائريين يشكلون نسبة 10 في المئة من مجموع الطلبة الأجانب في فرنسا. كما أن الدول المغاربية الثلاث، أي الجزائر، تونس والمغرب، تصنف ضمن الدول العشر الأكثر فرنكوفونية في العالم، رغم أن دساتيرها لا تنص على كونها لغة رسمية، وأن قسما كبيرا من سكانها هم أمازيغ، وأن اللغة الفرنسية تتمتع بوضعية "اللغة الثانية" في هذه الدول المغاربية، مباشرة بعد اللغة العربية، أن عدد الفرنكوفونيين في الجزائر يقدر بحوالي 11.2 مليون جزائري⁵⁰. وتعتبر الجزائر هي الثانية بعد تونس من حيث عدد الفرنكوفونيين بنسبة 57 بالمئة من عدد السكان. هذه الأرقام والمعطيات تكشف وبجلاء حجم التأثير الفرنسي على المشهدين الثقافي والاجتماعي، وبالتالي التأثير على المشهد السياسي، ففي قانون المالية الفرنسي لعام 2010 تم تخصيص مبلغ مليار أورو لدعم الفرنكوفونية في العالم ومنها الجزائر هذا الإهتمام الكبير بنشر الثقافة الفرنسية يؤكد أحد أهم معالم السياسة الفرنسية⁵¹.

المحور الثالث: المشروع الوطني ودور النخب في بناء هوية وطنية جامعة

يعد بناء هوية وطنية جامعة يؤمن بها جميع الجزائريين، أكبر تحد تركه المستعمر الفرنسي أمام الشعب الجزائري بعد نيل استقلاله، إذ دأب الفرنسيون طوال قرن ونصف من احتلالهم، على طمس الهوية الجزائرية ومسحها ثقافيا ولغويا وتاريخيا، وإثارة النزعات الجهوية بين العرب والأمازيغ في الجزائر، ما شكل أساسا للصعوبات التي واجهت تشكيل وبناء هوية وطنية جامعة.

● **السياسات الحكومية وأزمة الهوية:** انطلقت عملية التعريب بالجزائر في 5 يوليو/تموز 1963 على يد الرئيس الراحل أحمد بن بله، والذي رفع شعار التعريب ضروري ولا إشتراكية بدون تعريب، ولا مستقبل لهذا البلد إلا في العروبة، ثم واصل الرئيس هواري بومدين (1965-1978) تطبيق السياسات الخاصة بالتعريب إذ وقع مرسوما يوم 26 إبريل/نيسان 1968 يلزم كل الموظفين الجزائريين بأن يكونوا على معرفة كافية باللغة الوطنية العربية عند توظيفهم، كما أصدرت الدولة قرارا بأن تكون كافة الرسائل الرسمية السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك الإتصالات والمباحثات باللغة العربية، وتم تعريب أسماء المدن الأمازيغية، كما منعت السلطات الجزائرية التسمي بأسماء غير عربية في عام 1971. نتج عن هذا التوجه العروبي للنخبة الحاكمة العديد من الاعتراضات الاجتماعية والثقافية والسياسية من طرف المكون الوطني الأمازيغي، والذي يمثل حوالي ثلث السكان في الجزائر ويتحدثون باللغة الأمازيغية، والتي تبلغ نسبة المتحدثين بها في الجزائر قرابة 45.35% من السكان ويتوزع الأمازيغ جغرافيا على عدة مجموعات منفصلة على رأسها القبائل في منطقة القبائل (شرقي العاصمة)، الشاوية في منطقة الأوراس (جنوب شرقي العاصمة)، بني ميزاب (المجموعة الأمازيغية الوحيدة ذات المذهب الإباضي) في منطقة غرداية (500 كلم جنوب العاصمة)، الطوارق (أقصى جنوب البلاد)، الشناوة في منطقة شرشال (90 كلم غرب العاصمة)، وهناك مجموعة أمازيغية أخرى قرب مدينة ندرومة على الحدود مع المغرب⁵².

● **دور النخب السياسية والثقافية في بناء هوية وطنية:** إن الصراع حول الثوابت والهوية في الجزائر لا يتعلق بالإثنيات الفرعية، وإن كانت تشكل الأجزاء الرئيسية للهويات الأساسية المتصارعة، بقدر ما يرتبط بالصراع الثقافي حول الثوابت الأساسية، هذا وتجتمع مختلف الآراء الأكاديمية على إرجاع أزمة الهوية بالجمتمع الجزائري إلى الفترة الإستعمارية تحديدا، نظرا إلى نجاح فرنسا في تكوين نخبة من الجزائريين تبني مقومات هوياتية مخالفة لما هو سائد، تختفي وراء فعل التحديث والتطور وبخاصة أن الاحتلال الفرنسي للجزائر ركز على البعد الثقافي لطمس معالم الهوية الجزائرية، تمهيدا لإلحاق الجزائر بفرنسا من خلال سياسات وممارسات فككت الروح المعنوية، ودفعت بهذه النخبة لاحتقار موروثها الثقافي ورصيدها الحضاري، واستئصال انتمائها التاريخي، الديني والثقافي إذ عملت هذه النخب الحاملة للثقافة والقيم التغريبية من الجزائريين أنفسهم بعد الإستقلال على مواصلة المشروع الاستعماري، بسبب التكوين الذي تلقته هذه النخبة على يد فرنسا، من خلال تمسكها بمواقف نابعة من تشبعها بالقيم الغربية التي رأت فيها المخرج الوحيد من التخلف ودافعت عنه، لذا يبدو أن الوصول إلى موقف مشترك بين النخب الاجتماعية الجزائرية المتصارعة حول مشروع هوية وطنية واضحة المعالم يتفق حولها الجميع لا يزال صعبا⁵³، لكن رغم التحديات يمكن للنخب الجزائرية السياسية والثقافية من كل الأطراف تجاوز إشكاليات الهوية الوطنية، والتحرك نحو بناء الهوية الجامعة، إذا تعاملوا مع ملف الهوية وفق المسارات الثلاثة التالية :

أ) فتح النقاش حول ملف الهوية داخل المجتمع والدولة، ووضع برنامج أو خارطة طريق واضحة المعالم تكون كقاعدة أو منطلق أساسي للبناء والاستقرار والنهوض، مع اشراك جميع التيارات الفكرية والفئات الاجتماعية والإثنية، بعيدا عن الاشتباك والصراع الأيديولوجي والديني، فالتعاطي مع قضايا الهوية باعتبارها بوابة لبناء الجسور بين مكونات المجتمع الجزائري سيوفر الجهد ويقلل من حجم التوتر، فمثلا تبني قاعدة الأمازيغ والعرب مكونان للمجتمع الجزائري سيساعد في بناء تفاهات بين جميع الأطراف والمكونات في مجالات أخرى.

ب) اعتبار الهوية الجزائرية بعدا ذا مسافات متعددة (ثقافية واجتماعية وسياسية) إذ أنه من الخطأ حصرها في البعد اللغوي فقط أو التاريخي، ولا بد من تناولها من حيث جميع المجالات الإنسانية والاجتماعية، من تراث، تاريخ، جغرافيا اقتصاد، فنون وموسيقى جزائرية داخلية في سياق الهوية ومؤثرة فيها، ولذلك يعد الإسلام فرصة تاريخية لإنتاج توجه يجمع مكونات الهوية الجزائرية⁵⁴.

ج) فهم النخبة الجزائرية لفلسفة بناء الهوية الوطنية باعتبارها متغيرة ومتحركة ومتفاعلة مع التاريخ والجغرافيا، إذ أن علماء الاجتماع يعتبرون الهوية مسارا مفتوحا يتشكل عبر الزمن ويتطور في الحاضر، وقد ينمو في المستقبل وفق الفرص والتحديات التي يفرضها الواقع المحلي والإقليمي والدولي، وهو ما يبدو في تمسك العديد من النخب الأمازيغية بهويتها اللغوية، وجعلها أهم مكونات هويتها الخاصة، عندما وجدت أن لغتها مهددة ومهملة بعد الاستقلال نتيجة عدم اعتراف الدولة بلغتهم الأم، في حين أنهم أثناء الاحتلال الفرنسي كانوا يعتبرون أن الهوية الإسلامية هي الواجب إبرازها لأن المحتل كان يستهدفهم⁵⁵.

● **الإهتمام باللغة العربية والمنظومة التربوية:** لم تحظ المنظومة التربوية كجزء محوري في المسألة الثقافية بمتابعة جدية من قبل النخبة الحاكمة. ففي الوقت الذي تولي فيه الأمم والدول والقيادة السياسية المدركة لمكانة هذا الجانب وأهميته، حيث تسعى إلى جعل المسألة الثقافية كأساس لوحدها، ومنطلق لتحررها، وتجنب تحويلها إلى بؤرة توتر إجتماعي وتوظيف إيديولوجي وتكريس للتبعية، فإنه ضمن الحالة الجزائرية يلاحظ غياب الإرادة السياسية، وغياب الاتفاق بين النخبة الحاكمة حول مرجعية وفلسفة صارمة لبناء المنظومة التربوية، وهو ما انعكس سلبا على بناء هذه المنظومة. وقد أدى هذا الإخفاق إلى بروز تناقضات ثقافية واجتماعية خطيرة، لعل أبرزها عدم الفصل بشكل نهائي في أهم أبعاديات وأسس الهوية الوطنية مثل اللغة والثقافة، بعد مرور عدة عقود من الإستقلال، وبالتالي عدم تحقيق الاندماج الثقافي والإجتماعي داخل المجتمع الجزائري⁵⁶.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر اللغة العربية إحدى أهم مقومات الشخصية الوطنية التي تمكنا من خلالها من محاربة الإستعمار، كما أكد ابن باديس أن اللغة العربية هي الرابطة التي تربط بين ماضي الجزائر، وحاضرها، ومستقبلها، وهي لغة الدين، والجنسية والقومية، واللغة الوطنية وافتخار الجزائريون بإنتسابهم إلى العروبة والإسلام⁵⁷، كما أن

الإهتمام باللغة لا يعني التركيز على اللغة العربية، بل يجب العمل على ترقية ونشر اللغة الأمازيغية كلغة وطنية وتمكينها وتشجيع الكتابة والحوار والتواصل بها.

استنتاجات: كان استقلال الجزائر انتصارا للهوية العربية الإسلامية على محاولات الفرنسية والتنصير، وبداية لمرحلة تاريخية جديدة يعاد فيها للهوية مكانتها، لكن هذه المسألة الحيوية في كيان المجتمع لم تحضى بأولوية وإهتمام من قبل صانعي القرار والنخبة بالقدر الكافي، ربما بسبب الانشغال بالبناء المادي للدولة، كما أن مسألة الهوية واللغة لم تكن ذات أهمية قصوى في فترة الحرب الباردة بالإضافة إلى ذلك شكل إستقلال الجزائر في نظر النخب وصناع القرار نهاية لخطر التغريب، وأن مشاريع التعريب داخل الإدارة والمنظومة التربوية كافية للقضاء على التبعية الثقافية لفرنسا، لكن بعد عقد من الزمن ظهر صراع لم يكن في الحسبان بين تيار فرنكوفيلي يدافع ويروج للثقافة والقيم الفرنسية بحكم أنها تمثل التقدم، ويقدمها كنموذج للتحديث، وبين يثار يرى في العروبة والاسلام والقومية، وضرورة التمسك بالأصالة والقيم الوطنية كنموذج لحماية مقومات الشخصية الوطنية وبناء هوية وطنية جامعة.

الهوامش:

¹ ريسلير كميل، (2016)، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها و حدودها 1830 – 1962، (ترجمة ندير طيار). الجزائر: دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني. ص ص. 34-37.

² نفس المرجع، ص. 35.

³ نفس المرجع، ص. 36-38.

⁴ جيروم شاهين. (الثلاثاء 13 كانون الأول 2011). هل الفرنكوفونية لغة أم سياسة؟ جريدة المستقبل. (4199).

ص. 19. <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=499129>

⁵ هاني إلياس. (2015-04-28). الفرنكوفونية بالمغرب. استلاب حضاري، وانقلاب على الهوية، موقع طريق

الإسلام. على الرابط: <http://iswy.co/e15054>

⁶ المكان نفسه.

⁷ الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية. (1 أغسطس 2015). السياسة الفرنسية في أفريقيا. على الرابط:

<https://www.politics-dz.com/threads/alsias-alfnsi-fi-afriqia.3107>

*ساهم كل من القائد عروج وأخيه خير الدين بربروسا ، في محاربة ، الإسبان واستطاع عروج أن يرد الحملات الاسبانية وبسبب تفرق زعماء البلاد واقتتالهم على الحكم وضعفهم قرر ضم الجزائر للدولة العثمانية، واستولى على مدينة الجزائر وجعلها قاعدته البحرية ومركز حكمه.

⁸ شريف عبدالعزيز الزهيري، الاحتلال الفرنسي للجزائر، الألوكة الثقافية، (28/8/2017). على الرابط:

<http://www.alukah.net/culture/0/119758>

⁹ بوزيفي وهيبة. (الاثنين، 4 يناير، 2016). أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830. محاضرات في التاريخ

السياسي للجزائر. على الرابط: <http://bouzifiwahiba.blogspot.com.tr/2016/01/1830.html>

¹⁰ بوحوش عمار. (1997). التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. الجزائر: دار الغرب الإسلامي.

ص ص. 81-82.

¹¹ بوزيفي وهيبة، مرجع سابق.

¹² محمد السيد سليم. (2002). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين. القاهرة: دار الفجر

للنشر والتوزيع. ص ص 58-65.

¹³ بوزيفي وهيبة. مرجع سابق.

¹⁴ بوحوش عمار . مرجع سابق، ص ص. 84-85.

* يذكر أن فرنسا منذ أن بدأت علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر وهي تستفيد من خيرات البلاد الاقتصادية، حيث كانت قد نجحت بفضل علاقتها الودية مع الدولة العثمانية في تأسيس أول شركة فرنسية للاستثمار المرجان "شركة لانث" في عام 1561 شريطة عدم تسليح المركز بالسواحل. كما عملت فرنسا قبل غيرها على انشاء مؤسسات تجارية لها بالجزائر وتطلع بعض مواطنيها من تجار مدينة مرسيليا إلى إقامة مراكز لهم على ساحل الجزائر للصيد ولتموين مراكبهم التجارية.

¹⁵ بوزيفي وهيبة، مرجع سابق..

¹⁶ بوحوش عمار. مرجع سابق. ص ص. 86-87.

¹⁷ بلاح بشير. (2006). تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء الأول، الجزائر: دار المعرفة. ص. 225.

¹⁸ مطمر محمد العيد. (ماي 2003). التنظيم الإداري في العهد الاحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية

للسكان بمنطقة الأوراس، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة. (04). ص. 42.

¹⁹ بوحوش عمار. مرجع سابق، ص ص. 231-232.

²⁰ بلاح بشير . مرجع سابق، ص. 230.

- ²¹ نفس المرجع، ص. 138.
- ²² عمورة عمار. (2002). موجز في تاريخ الجزائر. الجزائر: دار ربحانة للنشر والتوزيع. ص. 128-129.
- ²³ الكتاب المدرسي سنة ثانية ثانوي الوحدة التعليمية الثالثة. الاستعمار الفرنسي في الجزائر والمقاومة الوطنية. ص. 04. على الرابط: <http://elbassair.net/bouhouth/d2emsec/ijtimate/18301954.pdf>
- * المكاتب العربية هي مؤسسات أنشأتها فرنسا لضمان التهدة في القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عامة ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل للإستيطان الفرنسي، وذلك عن طريق توفير الأمن العام، وحماية كل المصالح الشرعية وزيادة الرخاء لدى الأهالي، وهذا التعريف يعود للضابط الفرنسي "دوماس، كما أن هذه المؤسسة تتخذ الحلول السلمية لكل المشاكل التي كانت تتطلب أحيانا استعمال القوة ضد الأهالي، كما أن عمل المكاتب العربية كانت تعمل للتغلب على العراقل التي تواجههم، مثل اختلاف المجتمع الجزائري عن المجتمع الفرنسي في العادات والتقاليد والدين، كما أن هؤلاء الموظفون يقومون بدراسة البلاد من الاستعداد لمواجهة أي انتفاضة عبر القوة العسكرية .
- ²⁴ حباش فاطمة. (2013-2014). المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري، تيارت، سعيدة، البيض نماذج (1844_1870). جامعة وهران، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية. أطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث، ص. ص. 53-54.
- ²⁵ مريوش أحمد. (1994). دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزء الأول. الجزائر: منشورات الوطني للمجاهد. ص. ص. 121-122.
- ²⁶ الاستعمار الفرنسي في الجزائر والمقاومة الوطنية، مرجع سابق، ص. 04.
- ²⁷ المرجع نفسه، ص. 16.
- ²⁸ بلال بشير، مرجع سابق، ص. ص. 149-151.
- ²⁹ الاستعمار الفرنسي في الجزائر والمقاومة الوطنية، مرجع سابق، ص. 17.
- ³⁰ بلال بشير. مرجع سابق. ص. 154.
- ³¹ المكان نفسه.
- ³² إبراهيم الهواري. (10 فبراير، 2017) خمسة قوانين تكشف الوجه المرعب للاستعمار الفرنسي في الجزائر. موقع ساسة بوست. على الرابط: https://www.sasapost.com/the_laws_of_france_against_algerians
- ³³ أوثن سمية. (2009-2010). دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي. رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية. ص. 128.

- ³⁴ بلقزيز عبد الإله. (2011). الفرنكوفونية، أيديولوجيا، سياسات، تحدي ثقافي، لغوي، حلقة نقاشية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ص. 19-21.
- ³⁵ صفية نذاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر، تونس، المغرب رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، (2010-2011)، ص 103.
- ³⁶ إبراهيم الهواري، فرنسا والجزائر.. بين ضريبة التاريخ وحتمية التعاون، موقع ساسة بوست، (15 نوفمبر، 2016) [/https://www.sasapost.com/akgeria_and-france](https://www.sasapost.com/akgeria_and-france)
- ³⁷ صفية نذاري. مرجع سابق، ص. 116.
- ³⁸ إبراهيم الهواري. مرجع سابق.
- ³⁹ إبراهيم الهواري، مرجع سابق.
- ⁴⁰ صفية نذاري. المرجع السابق، ص ص. 117-118.
- ⁴¹ موسوعة الجزيرة، منظمات وهيكل، (2011/01/04)، المنظمة الدولية للفرنكوفونية <http://www.aljazeera.net/home/print/4f51f922-997b-4db4-a88c-158034f501b4/5adb17d7-9e8f-4807-9c5a-5dac40859b5c>
- ⁴² لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للفرنكوفونية على الرابط التالي: [/https://www.francophonie.org](https://www.francophonie.org)
- * لقد ظهر أول تجمع فرانكفوني عام 1969، وكان خارج فرنسا في مدينة نيامي عاصمة النيجر على يد مجموعة من القيادات الإفريقية التي نادى بضرورة إقامة منظمة دولية تجمع بين الدول التي تشترك في اللغة والثقافة. ومن بين أهم المؤسسات التي برزت لترويج فكرة الفرنكوفونية، الفدرالية العالمية للثقافة وانتشار اللغة الفرنسية عام 1906. والجمعية العالمية للكتاب باللغة الفرنسية عام 1947، والاتحاد العالمي للصحفيين باللغة الفرنسية عام 1952، والرابطة الدولية لرؤساء البلديات والمسؤولين عن العواصم والمدن الكبرى التي تستعمل اللغة الفرنسية كليا أو جزئيا عام 1979 بالإضافة إلى عقد المؤتمرات التي تجمع بين رؤساء الدول التي تستخدم الفرنسية كان أولها مؤتمر فرساي عام 1986 والذي يعتبر كبداية لتفعيل دور الفرنكوفونية عالميا.
- ⁴³ سرور هالة. (19-02-2007). الفرانكوفونية، المفهوم النشأة الأهداف والوسائل. على الرابط: <http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-1994.html>
- ⁴⁴ - هالة سرور، مرجع سابق.
- ⁴⁵ وزارة الخارجية الفرنسية. السياسة الخارجية الفرنسية، <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etran-gere-de-la-france>

- ⁴⁶ سرور هالة ، الفرانكفونية. مرجع سابق.
- ⁴⁷ سنوسي محمد ، الإدارة العامة الجزائرية ومشكلة الهوية. جريدة الحوار الجزائرية. على الرابط: <http://elhiwardz.com/?p=28630>
- ⁴⁸ قيراط محمد. (29 أكتوبر 2002). الجزائر والفرانكفونية، موقع صحيفة البيان الإماراتية. على الرابط: <http://www.albayan.ae/opinions/2002-10-29-1.1368350>
- ⁴⁹ ركيبي عبد الله. (1999). الفرانكفونية مشرقا ومغربا. الجزائر: دار الكتاب العربي. ص ص. 56-60.
- ⁵⁰ أميني محمد. (28 نوفمبر 2013). الفرانكفونية متجذرة في الإدارة الجزائرية رغم التعريب، جريدة الرائد الجزائرية. (510). ص. 02. على الرابط: http://elraaed.com/ara/files.php?force&file=28_11_2013_215882962.pdf
- ⁵¹ محمد دخوش (17 ديسمبر 2013). الثقافة والسياسة والإقتصاد... محددات النفوذ الفرنسي في الجزائر. جريدة الرائد. (526). ص. 03.
- ⁵² الغرباوي ياسر. (07 أغسطس 2017). الهوية الجزائرية... ثلاث مسارات لمواجهة التحديات القائمة. على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/Print/607ac4ab-1f1e-41e5-95e1-487ce7b405af/500f6c77-21bb-4fc5-8d1d-eb2c4e2ab300>
- ⁵³ علي إدريس. (آذار/مارس 2017). الأبعاد الهويةية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية المستقبل العربي. (457). ص 96.
- ⁵⁴ الغرباوي ياسر. المرجع نفسه.
- ⁵⁵ الغرباوي ياسر، المكان نفسه.
- ⁵⁶ بن سعيد مراد. (كانون الاول/ ديسمبر 2014). النخب والسلطة والأيدولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي. المستقبل العربي. (430). ص. 79.
- ⁵⁷ بوديزة، ناصر وشوقي، الشاذلي. (يناير كانون الثاني 2011). مقومات الشخصية و تشكل الهوية الوطنية الجزائرية من خلال مكتسبات التلاميذ دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ ولاية ورقلة، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، ص. 131.